

الفصل الخامس

آلية تحديد سعر التوازن

مما سبق تكونت لدينا بعض المعارف عن العرض و الطلب كلاً على حدة . وفي السوق يتم التقاء هذين المتغيرين الاقتصايين، حيث تتفاعل قرارات الشراء الصادرة عن المستهلكين التي تقف خلفها وتحددها مجموعة عوامل الطلب مع قرارات البيع الصادرة عن المنتجين والتي تقف خلفها وتحددها أيضاً مجموعة عوامل العرض. وبنتيجة هذا التفاعل يتحدد سعر السلعة وكذلك الكميات التي يتم تبادلها في السوق فعلاً.

ويتوقف مستوى السعر الذي يسود في السوق فعلاً على شكل التنظيم القائم لهذا السوق الذي يتحدد فيه سعر السلعة، أي وفقاً لدرجة المنافسة القائمة في السوق، هل هي منافسة كاملة أم منافسة غير كاملة.

وبما أننا سنعرض في فصل لاحق الأنواع المختلفة للسوق وكيفية تشكل الأسعار فيها، سنقتصر هنا على كيفية تحديد السعر في سوق المنافسة الكاملة.

1- العرض والطلب وتحديد سعر التوازن في سوق المنافسة الكاملة:

بداية لا بد من القول إن السوق لا يكتسب صفة المنافسة الكاملة إلا إذا تحققت الشروط التالية في هذه السوق :

* التجانس بين وحدات السلعة

* وجود عدد كبير من البائعين والمشتريين

* المعرفة الكاملة بظروف السوق

* حرية الدخول والخروج من وإلى السوق

إن توافر هذه الشروط يؤدي إلى أن سعر السلعة سيكون واحداً في السوق خلال فترة زمنية معينة.

في هذه السوق يتقابل العرض والطلب الذي يبين كل منهما الحالات الممكنة والافتراضية للأسعار وللكميات (المعروضة والمطلوبة) المقابلة. ومن بين هذه الحالات

توجد حالة واحدة فقط تتفق مع مصلحة المستهلكين والبائعين في تبادل السلعة، وعند هذه الحالة نجد أن السعر السائد يجعل الكمية المطلوبة مساوية للكمية المعروضة، وهذه الحالة يطلق عليها الاقتصاديون حالة (وضع التوازن) وهو الوضع الذي إذا تم الوصول إليه مع عدم وجود أي حافز للابتعاد عنه سيظل كما هو ما لم تحدث أية مؤثرات خارجية تؤدي إلى ذلك.

والجدول الآتي يوضح كيفية الوصول إلى وضع التوازن نتيجة لتقابل جدول الطلب مع جدول العرض الخاصين بسلعة معينة.

جدول رقم (17)

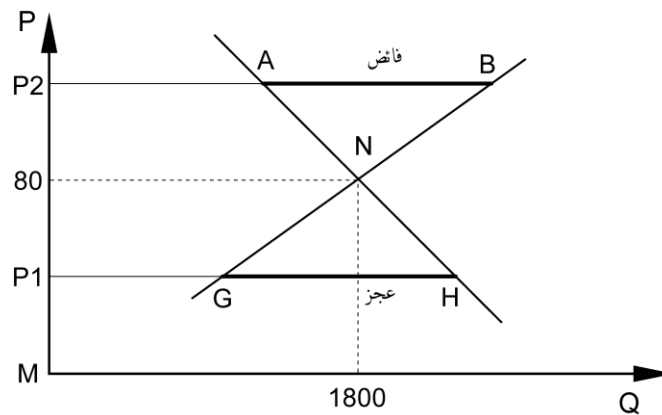
الكمية المعروضة	الكمية المطلوبة	السعر
2500	1500	100
2100	1650	90
1800	1800	80
1500	2000	70
1000	2300	60

يعبر العاמוד الأول في هذا الجدول عن الأسعار الافتراضية المحتملة للسلعة، والعاמוד الثاني عن الكميات . التي يمكن شراؤها عند هذه الأسعار ، و العاמוד الثالث عن الكميات التي يمكن أن يعرضها المنتج عند كل سعر مفترض لهذه السلعة. بعد قراءة الجدول السابق يطرح التساؤل التالي : عند أي سعر من الأسعار الواردة في الجدول يتم تبادل السلعة ؟ أي ما هو السعر الذي سوف يسود فعلاً للسلعة باعتباره سعر السوق ؟.

من هذا الجدول نجد أنه عند السعر 80 (عند هذا السعر فقط) تتساوى الكمية المطلوبة من السلعة مع الكمية المعروضة منها وتبلغ 1800 . أما عند أي سعر أعلى من هذا فإن الكمية المعروضة تزيد عن الكمية المطلوبة، ويتحقق فائض في العرض، وعند أي سعر أقل منه تقل الكمية المعروضة عن الكمية المطلوبة ويتحقق عجز في العرض.

إذاً ينتج عن تقابل أو تلاقي جدولي العرض والطلب بروز سعر واحد فقط من بين الأسعار المفترضة كافة للسلعة يسمى (سعر التوازن ويساوي 80 وحدة نقدية) والذي عنده تتساوى الكمية المطلوبة من السلعة مع الكمية المعروضة منها وتسمى (كمية التوازن وتساوي 1800 وحدة كمية). أما عند باقي الأسعار المفترضة للسلعة فإن هذا التساوي لا يتحقق إما لأن الكمية المطلوبة من السلعة تكون أقل من الكمية المعروضة وذلك عند الأسعار جميعها التي تزيد عن السعر المشار إليه ، وإما لأن الكمية المطلوبة من السلعة تكون أكبر من الكمية المعروضة وذلك عند الأسعار جميعها التي تقل عن هذا السعر .

وقد يكون الأمر أكثر وضوحاً إذا قمنا بتمثيل الجدول السابق بيانياً ، وبذلك نكون قد جمعنا منحني العرض والطلب في رسم بياني واحد كما في الشكل الآتي:



الشكل رقم (19)

في هذا الشكل يلتقي منحنى الطلب D مع منحنى العرض S في النقطة N التي تدل على السعر الوحيد الذي يتحقق عند تساوي الكمية المطلوبة من السلعة مع الكمية المعروضة منها وذلك السعر هو $MP = 80$ وتلك الكمية هي $MQ = 1800$ أما عند أي نقطة أعلى من MP ، مثل MP_2 فإنه لا يتحقق التساوي بين الكمية المعروضة والكمية المطلوبة لأنه عند هذا السعر تكون الكمية المطلوبة P_2A في حين تكون الكمية المعروضة هي P_2B بفائض قدره AB . وعند سعر أقل من MP مثل MP_1 فإنه لا يتحقق أيضاً التساوي بين الكمية المطلوبة والكمية المعروضة لأنه عند هذا السعر تكون

الكمية المطلوبة هي P_1H في حين تكون الكمية المعروضة P_1G بعجز قدره GH . إذاً يكون MP هو سعر التوازن وتكون MQ هي كمية التوازن.

ويمكن تفسير تكوّن سعر واحد فقط للسلعة في السوق (أي سعر التوازن)، بأنه عند أي سعر أعلى من سعر التوازن هذا فإنه سيتحقق فائض في العرض نتيجة زيادة الكمية المعروضة عن الكمية المطلوبة عند ذلك السعر، مما يدفع كل بائع إلى قبول تخفيض السعر الذي يبيع به السلعة منافساًُ بهذا غيره من البائعين وذلك من أجل التخلص من الفائض الذي يوجد عنده ويترتب على هذا ميل سعر السلعة إلى الانخفاض. حيث يؤدي هذا الانخفاض في السعر إلى نقص الكمية المعروضة من السلعة بفعل قانون العرض من جهة ، و إلى زيادة الكمية المطلوبة منها بفعل قانون الطلب من جهة أخرى. وبالتالي تقترب هاتان الكميتان من بعضيهما ويتلاشى الفائض الذي كان محققاً في العرض .

كذلك فإنه عند أي سعر أقل من سعر التوازن فإن سيتحقق عجز في العرض نتيجة زيادة الكمية المطلوبة عن الكمية المعروضة عند ذلك السعر، مما يدفع كل مشتري إلى قبول ارتفاع السعر الذي يشتري به السلعة، منافساًُ بهذا غيره من المشترين وذلك حتى يتمكن من شراء حاجته من السلعة. ويترتب على هذا ميل سعر السلعة إلى الارتفاع . ويؤدي هذا الارتفاع في السعر من ناحية أولى إلى نقص الكمية المطلوبة من السلعة بفعل قانون الطلب، ومن ناحية ثانية إلى زيادة الكمية المعروضة منها بفعل قانون العرض وبالتالي تقترب هاتان الكميتان من بعضيهما ويتلاشى العجز الذي كان محققاً في العرض. إذاً فإنه عند سعر التوازن وحده لا يوجد أي دافع لتغيير هذا السعر لا بالانخفاض ولا بالارتفاع ، ومن هنا كانت تسميته بسعر التوازن دلالة على أنه وحده الذي يميل إلى أن يتحقق فعلاً في السوق وأن يستمر في الوجود طالما استمرت عوامل العرض وعوامل الطلب على حالتيهما من دون تغيير.

على ضوء ذلك يمكن الاستنتاج أن سعر التوازن يختلف عن غيره من الأسعار في

كل من جدول العرض وجدول الطلب في نقطتين هامتين :

a-الأسعار في كل من جدول العرض وجدول الطلب أسعار افتراضية في حين أن سعر التوازن وهو أحد هذه الأسعار الافتراضية، و هو السعر الذي يستقر عليه التبادل في السوق فعلاً .

b-الأسعار في جدول الطلب تتحدد على أساسها الكميات المطلوبة والأسعار في جدول العرض تتحدد على أساسها الكميات المعروضة، أما سعر التوازن فهو الذي يتحدد على أساس الكميات المعروضة و المطلوبة معاً في جدولي العرض والطلب .

2-أثر تغيرات عوامل العرض و عوامل الطلب على التوازن:

إذا حدث وتغيرت عوامل كل من العرض والطلب، فما أثر هذه التغيرات على سعر

وكمية التوازن في السوق ؟ في هذه الحالة تبرز الاحتمالات التالية :

-تغير عوامل الطلب مع بقاء عوامل العرض ثابتة .

-تغير عوامل العرض مع بقاء عوامل الطلب ثابتة .

-تغير عوامل العرض والطلب معاً .

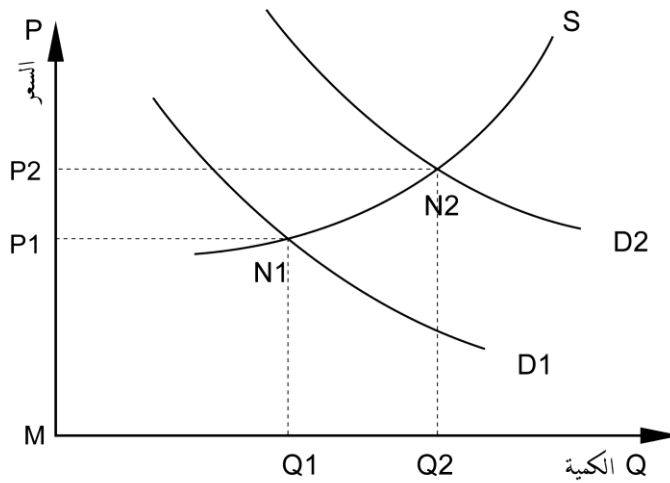
وفيما يلي شرحاً لهذه الاحتمالات:

أولاً: **تغير عوامل الطلب مع بقاء عوامل العرض ثابتة:**

والتغير هنا يمكن أن يكون في اتجاه الزيادة أو النقص .

A-تغير عوامل الطلب بالزيادة :

ويحدث ذلك في حالة زيادة الدخل أو زيادة حجم السكان ...الخ، مما يؤدي إلى زيادة الكمية المطلوبة عند كل سعر عما كانت عليه ومع افتراضنا ثبات عوامل العرض، أي بقاء الكمية المعروضة ثابتة على ما هي عليه فإن هذا يعني أن الكمية المطلوبة أكبر من الكمية المعروضة وهذا يدفع المستهلكين من أجل الحصول على السلعة إلى المنافسة فيما بينهم والضغط على السعر باتجاه الارتفاع. ويمكن التعبير عن ذلك بيانياً بالشكل الآتي:



الشكل رقم (20)

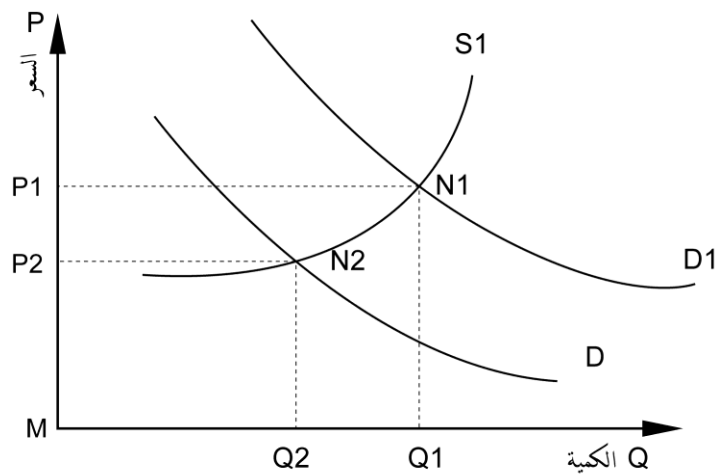
في تحليلنا للشكل البياني السابق نطلق من وضع التوازن للسلعة، حيث يرمز الحرف (S_1) إلى منحنى العرض والحرف (D_1) إلى منحنى الطلب قبل حدوث التغير في

عوامل الطلب . والحرف (N1) إلى نقطة تقاطع منحنى العرض والطلب (نقطة التوازن) (MP₁) فتشير إلى سعر التوازن و (MQ₁) إلى كمية التوازن.

وافترضنا أن عوامل العرض ثابتة تعني أن منحنى العرض (S₁) لا يغير موضعه، وفي حالة حدوث تغيير عوامل الطلب باتجاه الزيادة فإن منحنى الطلب (D₁) ينتقل بالكامل إلى اليمين ويصبح على شكل (D₂) دلالة على زيادة الكمية المطلوبة من السلعة عند كل سعر من الأسعار وعندئذ يتحدد سعر توازن جديد (MP₂) من تقاطع منحنى الطلب الجديد (D₂) ومنحنى العرض القديم (S₁) وهو أكبر من السعر التوازني القديم (MP₁)، وكذلك تتحدد كمية توازن جديدة (MQ₂) أكبر من كمية التوازن القديمة (MQ₁)

أ - تغيير عوامل الطلب بالانقاص :

ويحدث ذلك في حالة نقص الدخل أو السكان. مما يؤدي إلى نقص الكمية المطلوبة عند كل سعر عما كانت عليه ومع افتراضنا ثبات عوامل العرض أي بقاء الكمية المعروضة ثابتة على ما هي عليه ، فإن هذا يعني أن الكمية المطلوبة أقل من الكمية المعروضة ، وهذا يدفع البائعين من أجل تصريف السلعة إلى المنافسة والضغط على السعر بالانخفاض : ويمكن التعبير عن ذلك بيانياً بالشكل الآتي :



الشكل رقم (21)

فإذا انطلقنا من وضع التوازن، مع افتراضنا أن عوامل العرض ثابتة ، أي أن منحنى العرض (S₁) لا يغير موضعه ، فإنه في حالة حدوث تغيير عوامل الطلب بالانقاص

، فإن منحنى الطلب (D_1) ينتقل بالكامل إلى اليسار ويصبح على شكل (D_2) دلالة على نقص الكمية المطلوبة من السلعة عند كل سعر من الأسعار، وعندئذ يتحدد سعر توازن جديد (MP_2) من تقاطع منحنى الطلب الجديد (D_2) ومنحنى العرض القديم (S_1) وهو أقل من سعر التوازن القديم (MP_1) وكذلك كمية توازن جديدة (MQ_2) أقل من كمية التوازن القديمة (MQ_1).

يتضح لنا مما تقدم أنه توجد علاقة طردية ما بين التغير في الطلب والتغير في السعر و كمية التوازن، فإذا زاد الطلب (تغير عوامل الطلب بالزيادة) ارتفع سعر التوازن وزادت كمية التوازن، أما إذا انخفض الطلب (تغير عوامل الطلب بالنقصان) انخفض سعر التوازن وكمية التوازن. هذا يعني أن تغير الطلب يؤثر طردياً في السعر. ولكن تغير السعر يؤثر عكسياً في الطلب (كما رأينا سابقاً وفقاً لقانون الطلب). ففي الحالة الأولى، الطلب هو المتغير المستقل، والسعر هو المتغير التابع، أما في الحالة الثانية فالعكس هو الصحيح.

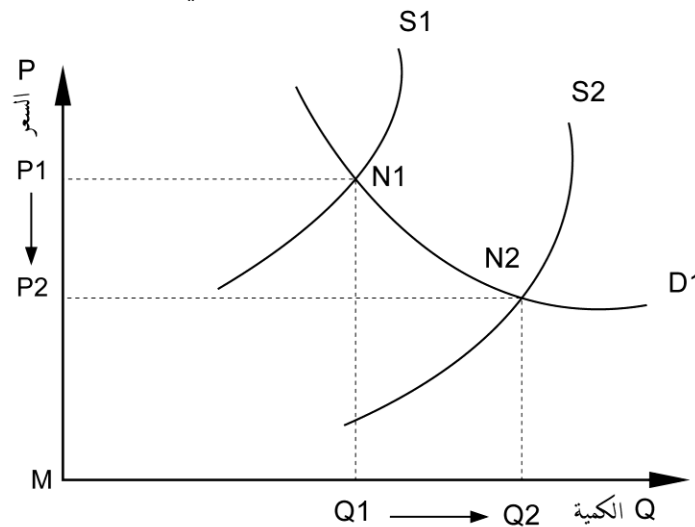
وعلى ذلك فإن كل من الطلب والسعر يؤثر في الآخر ويتأثر به، فالطلب إذا تغير نتيجة لعوامل أخرى غير السعر فإنه لا يلبث أن يؤدي إلى تغير السعر في الاتجاه نفسه، أي إذا ما زاد الطلب فإن السعر سيزداد، والسعر عندما يتغير (في حال ثبات العوامل الأخرى) إنما يدفع الطلب في الاتجاه العكسي، بمعنى عندما ينخفض السعر مثلاً فإن الطلب يزداد.

ثانياً: تغير عوامل العرض مع بقاء عوامل الطلب ثابتة:

هنا أيضا يمكن أن يكون التغيير في اتجاه الزيادة أو النقص.

A- تغيير عوامل العرض بالزيادة :

ويحدث ذلك في حالة انخفاض أسعار عوامل الإنتاج أو التقدم التكنولوجي في مجال إنتاج السلعة. مما يؤدي إلى زيادة الكمية المعروضة عند كل سعر عما كانت عليه، ومع افتراضنا ثبات عوامل الطلب أي بقاء الكمية المطلوبة ثابتة على ما هي عليه، فإن هذا يعني أن الكمية المعروضة أكبر من الكمية المطلوبة. وهذا يدفع المنتجين (البائعين) من أجل تصريف البضاعة إلى المنافسة فيما بينهم والضغط على السعر بالانخفاض. ويمكن التعبير عن ذلك بيانياً بالشكل الآتي :



الشكل البياني رقم (22)

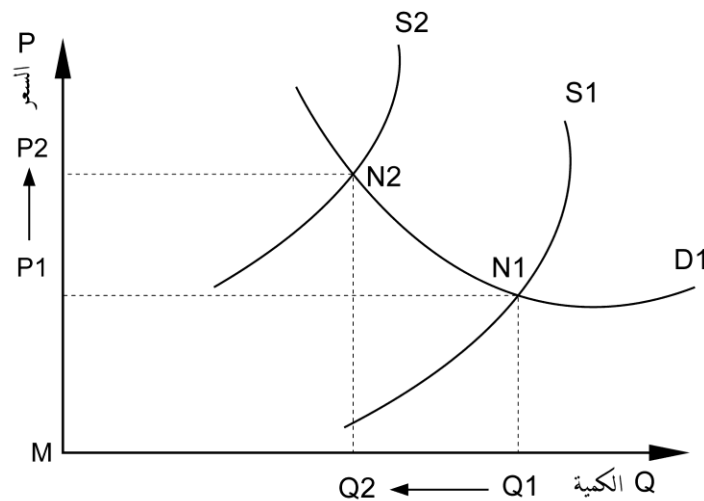
يمثل تغيير عوامل العرض بالزيادة مع ثبات عوامل الطلب

فإذا انطلقنا من وضع التوازن مع افتراضنا أن عوامل الطلب ثابتة، أي أن منحنى الطلب (D_1) لا يغير موضعه، فإنه في حالة حدوث تغيير عوامل العرض بالزيادة، فإن منحنى العرض (S_1) ينتقل بالكامل إلى اليمين ويصبح على شكل (S_2) دلالة على زيادة الكمية المعروضة من السلعة عند كل سعر من الأسعار، وعندئذ يتحدد سعر التوازن الجديد (MP_2) من تقاطع منحنى العرض الجديد (S_2) ومنحنى الطلب القديم (D_1) وهو

أقل من سعر التوازن القديم (MP_1) وكذلك كمية توازن جديدة (MQ_2) أكبر من كمية التوازن القديمة (MQ_1).

B-تغير عوامل العرض بالنقصان :

ويحدث ذلك في حالة ارتفاع أسعار عوامل الإنتاج أو زيادة معدل الضريبة. مما يؤدي إلى نقص الكمية المعروضة عند كل سعر عما كانت عليه، ومع افتراضنا ثبات عوامل الطلب، أي بقاء الكمية المطلوبة ثابتة على ما هي عليه، فإن هذا يعني أن الكمية المعروضة أقل من الكمية المطلوبة، وهذا يدفع المستهلكين من أجل الحصول على السلعة، إلى المنافسة فيما بينهم والضغط على السعر بالارتفاع. ويمكن التعبير عن ذلك بيانياً بالشكل الآتي :



الشكل رقم (23)

يمثل ثبات الطلب مع تغير عوامل العرض بالنقصان

فإذا انطلقنا من وضع التوازن مع افتراضنا أن عوامل الطلب ثابتة، أي أن منحنى الطلب (D_1) لا يغير موضعه فإنه في حالة حدوث تغير عوامل العرض بالنقصان، فإن منحنى العرض (S_1) ينتقل بالكامل إلى اليسار ويصبح على شكل (S_2) دلالة على نقص الكمية المعروضة من السلعة عند كل سعر من الأسعار. وعندئذ يتحدد سعر توازن جديد (MP_2) من تقاطع منحنى العرض الجديد (S_2) ومنحنى الطلب القديم (D_1) وهو أكبر من

سعر التوازن القديم (MP_1) وكذلك كمية توازن جديدة (MQ_2) أقل من كمية التوازن القديمة (MQ_1).

يتضح مما تقدم أن العلاقة ما بين التغير في العرض والتغير في سعر التوازن هي علاقة عكسية بينما تكون العلاقة طردية بين تغير العرض وبين التغير في كمية التوازن . هذا يعني أن العرض يؤثر عكسياً على السعر ، ولكن تغير السعر يؤثر طردياً على العرض (كما رأينا سابقاً وفقاً لقانون العرض).

ففي الحالة الأولى العرض هو المتغير المستقل والسعر هو المتغير التابع، أما في الحالة الثانية فالعكس هو الصحيح. وعلى ذلك فإن كل من العرض والسعر يؤثر في الآخر ويتأثر به ، فالعرض إذا تغير نتيجة لعوامل أخرى غير السعر فإنه لا يلبث أن يؤدي إلى تغير السعر في عكس الاتجاه. والسعر عندما يتغير (في حال ثبات العوامل الأخرى) إنما يدفع بالعرض في الاتجاه نفسه.

ثالثاً: تغير عوامل العرض والطلب معاً:

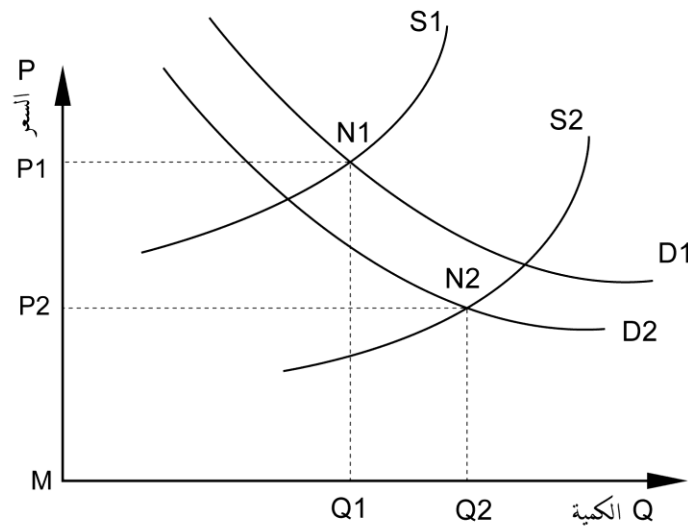
في الحالات السابقة قمنا بدراسة أثر تغير كل من عوامل العرض وعوامل الطلب على حده بالنسبة لسعر التوازن وكمية التوازن . غير أنه من الممكن أن يحدث التغير في عوامل العرض والطلب معاً وفي الوقت نفسه.

وفي هذه الحالة نكون أما عدة احتمالات نوضحها فيما يلي :

A-تغير عوامل العرض بالزيادة والطلب بالنقصان :

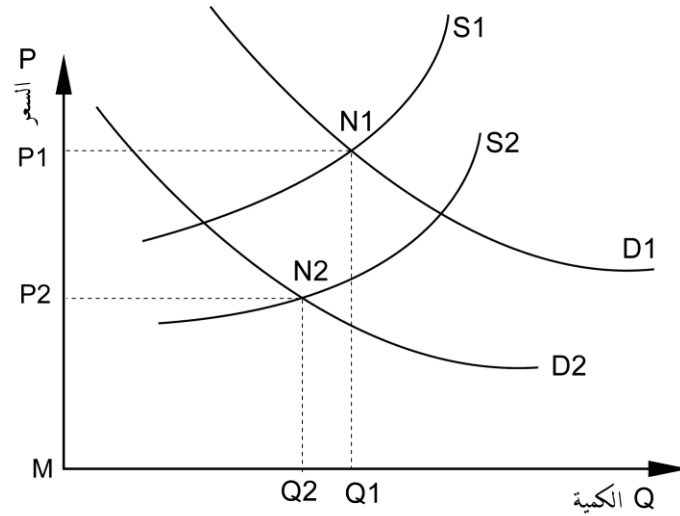
كأن تمنح إعانات لإنتاج سلعة معينة وفي الوقت نفسه يقل عدد السكان وفي هذه الحالة سينتج سعر توازن جديد، أقل حتماً من سعر التوازن القديم، لخضوع سعر التوازن القديم لتأثير مزدوج، مرة بسبب زيادة العرض والأخرى بسبب نقصان الطلب، أما بالنسبة لكمية التوازن فإن آثار زيادة العرض ونقصان الطلب ستكون مختلفة تماماً (أي متعاكسة) . فزيادة العرض ستؤدي إلى زيادة كمية التوازن بينما نقصان الطلب سيؤدي إلى نقص كمية التوازن، وعلى ذلك فإن المحصلة النهائية للتغير في كمية التوازن تتوقف في نهاية الأمر على الحجم النسبي لتغير العرض بالزيادة وتغير الطلب بالنقصان (أي على مقدار الزيادة في العرض من جهة ونقصان الطلب من جهة ثانية) فإذا كان مقدار تغير العرض بالزيادة أكبر من مقدار تغير الطلب بالنقصان فإن كمية التوازن الجديدة ستكون أكبر من

القديمة. وهذا يعني أن مدى انتقال منحني العرض نحو اليمين يكون أكبر من مدى انتقال منحني الطلب نحو اليسار كما هو مبين بالشكل التالي :



الشكل رقم (24)

أما إذا كان مقدار تغير الطلب بالنقصان أكبر من مقدار تغير العرض بالزيادة فإن كمية التوازن الجديدة ستكون أقل من القديمة ،وهذا يعني أن مدى انتقال منحني الطلب نحو اليسار أكبر من مدى انتقال منحني العرض نحو اليمين كما هو مبين في الشكل التالي:



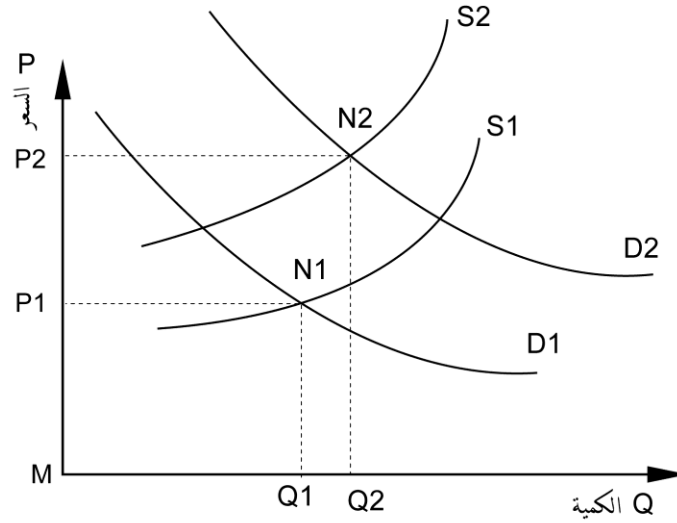
الشكل رقم (25)

مقدار تغير الطلب بالنقصان أكبر من مقدار تغير العرض بالزيادة

B - تغير عوامل الطلب بالزيادة والعرض بالنقصان :

كأن يزيد دخل مستهلكي سلعة معينة (زيادة الطلب) وفي الوقت نفسه تفرض ضريبة على إنتاجها (نقص العرض). في هذه الحالة سينتج سعر توازن جديد أكبر حتماً من سعر التوازن القديم، لخضوع سعر التوازن القديم لتأثير مزدوج في الاتجاه نفسه، مرة بسبب زيادة الطلب والأخرى بسبب نقص العرض.

أما بالنسبة لكمية التوازن فإن آثار زيادة الطلب ونقصان العرض ستكون متعاكسة عليها، فزيادة الطلب تؤدي إلى زيادة كمية التوازن بينما يؤدي نقص العرض إلى إنقاصها، وعلى ذلك فإن المحصلة النهائية للتغير في كمية التوازن تتوقف على الحجم النسبي لتغير الطلب بالزيادة وتغير العرض بالنقصان، فإذا كانت زيادة الطلب أكبر نسبياً من نقصان العرض، فإن كمية التوازن الجديدة ستكون أكبر من القديمة. وهذا يعني أن مدى انتقال منحني الطلب نحو اليمين أكبر من مدى انتقال منحنى العرض نحو اليسار كما هو مبين بالشكل التالي :

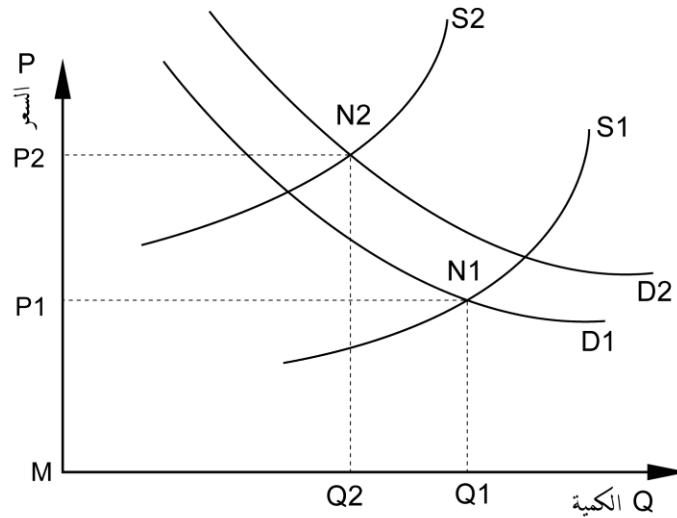


الشكل رقم (26)

زيادة الطلب أكبر نسبياً من نقصان العرض

أما إذا كان نقصان العرض أكبر نسبياً من زيادة الطلب فإن كمية التوازن الجديدة ستكون أقل من القديمة .

وهذا يعني أن مدى انتقال منحنى العرض نحو اليسار أكبر من مدى انتقال منحنى الطلب نحو اليمين كما هو مبين بالشكل التالي :



الشكل رقم (27)

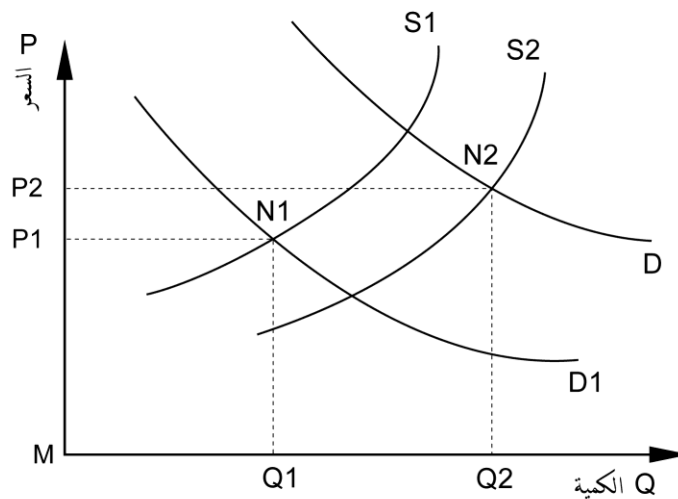
نقص العرض أكبر نسبياً من زيادة الطلب

C - تغير عوامل العرض والطلب معاً بالزيادة:

كأن يرتفع دخل المستهلكين مع منح إعانة لإنتاج السلعة مما يؤدي إلى تغير وضع التوازن القديم ونشوء وضع توازن جديد ، تصبح فيه كمية التوازن الجديدة حتماً أكبر من القديمة لخضوع كمية التوازن القديمة لتأثير مزدوج في الاتجاه نفسه، مرة نتيجة زيادة الطلب والأخرى نتيجة زيادة العرض .

أما بالنسبة لسعر التوازن فإن آثار زيادة العرض والطلب معاً ستكون متعاكسة عليه فزيادة الطلب تؤدي إلى ارتفاع سعر التوازن بينما يؤدي زيادة العرض إلى انخفاض سعر التوازن . وبالتالي فإن الأثر النهائي لزيادة العرض والطلب معاً بالنسبة لسعر التوازن إنما يتوقف على المقدار النسبي للزيادة في كل منهما على حدة .

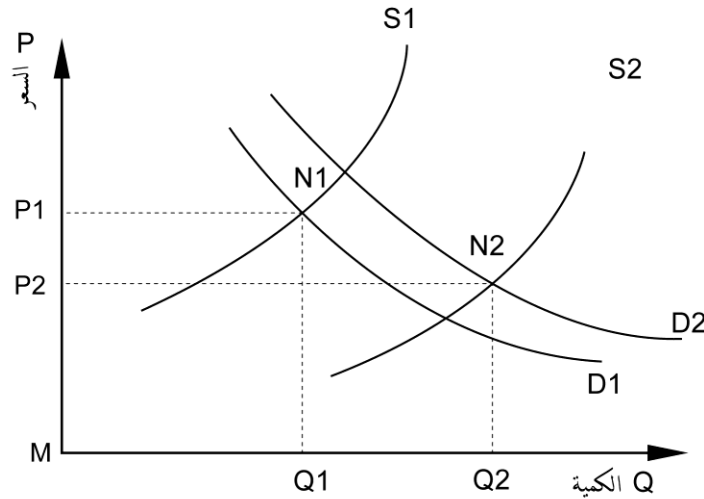
فإذا كانت زيادة الطلب أكبر نسبياً من زيادة العرض ، فإن سعر التوازن الجديد سيكون أكبر من مدى انتقال منحنى العرض نحو اليمين ، كما هو مبين بالشكل التالي:



الشكل رقم (28)

زيادة الطلب أكبر نسبياً من زيادة العرض

أما إذا كانت زيادة العرض أكبر نسبياً من زيادة الطلب فإن سعر التوازن الجديد سيكون أقل من القديم . وهذا يعني أن مدى انتقال منحنى العرض نحو اليمين أكبر من مدى انتقال منحنى الطلب نحو اليمين كما هو مبين في الشكل التالي :



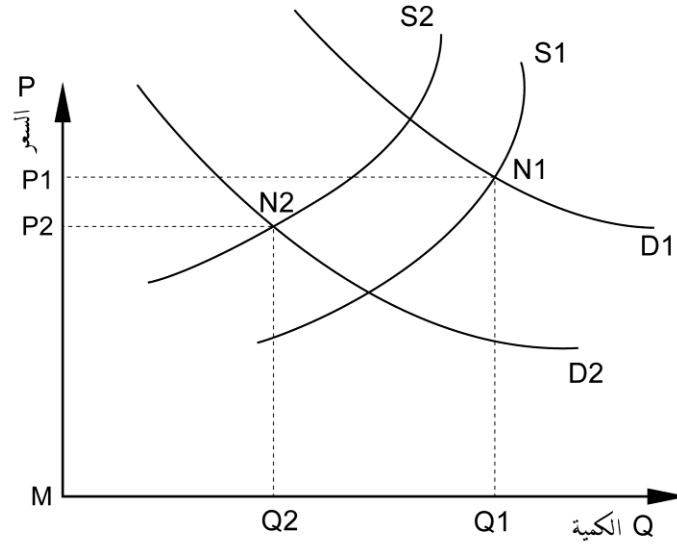
الشكل رقم (29)

أما في حالة زيادة كل من العرض والطلب بالنسبة نفسها ، أي أن تكون الزيادة في العرض مساوية للزيادة في الطلب فإن سعر التوازن القديم يبقى ثابتاً على ما هو عليه.

D- تغيير عوامل العرض والطلب معاً بالنقصان :

كأن يقل دخل المستهلكين وتفرض ضريبة على إنتاج السلعة. في هذه الحالة يتغير وضع التوازن القديم وينشأ وضع توازن جديد، تكون فيه كمية التوازن الجديدة أقل حتماً من القديمة ، لخضوع كمية التوازن القديمة لتأثير مزدوج في الاتجاه نفسه، مرة بسبب نقص الطلب ومرة بسبب نقص العرض، أما بالنسبة لسعر التوازن فإن آثار نقص العرض والطلب معاً ستكون متعاكسة عليه فتقصر الطلب يؤدي إلى انخفاض سعر التوازن بينما يؤدي نقص العرض إلى ارتفاع سعر التوازن، وبالتالي فإن الأثر النهائي لنقص العرض والطلب معاً بالنسبة لسعر التوازن إنما يتوقف على المقدار النسبي للنقص في كل منهما على حدة.

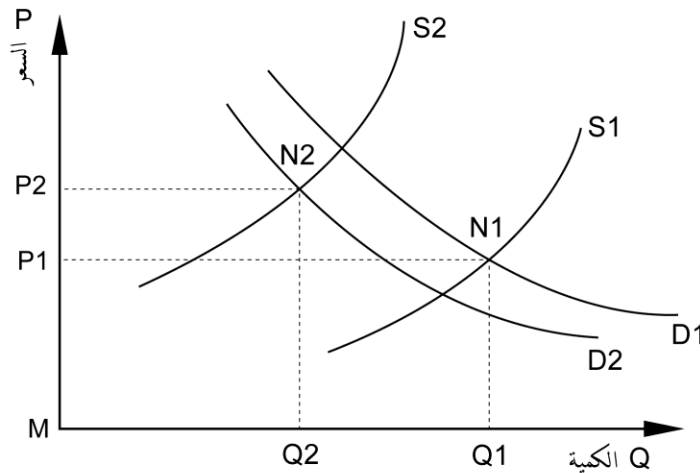
فإذا كان نقص الطلب أكبر نسبياً من نقص العرض، فإن سعر التوازن الجديد سيكون أقل من القديم، وهذا يعني أن مدى انتقال منحنى الطلب نحو اليسار أكبر من مدى انتقال منحنى العرض نحو اليسار كما هو مبين في الشكل التالي :



الشكل رقم (30)

نقص الطلب أكبر نسبياً من نقص العرض

أما إذا كان نقص العرض أكبر نسبياً من نقص الطلب فإن سعر التوازن الجديد سيكون أكبر من القديم، وهذا يعني أن مدى انتقال منحنى العرض نحو اليسار أكبر من مدى انتقال منحنى الطلب نحو اليسار أيضاً كما هو مبين :



الشكل رقم (31)

نقص العرض أكبر نسبياً من نقص الطلب

أما في حالة زيادة كل من العرض والطلب بالنسبة نفسها، أي أن تكون الزيادة في العرض مساوية للزيادة في الطلب فإن سعر التوازن القديم يبقى ثابتاً على ما هو عليه .